

الدفع الناعم والسيادة

الاقتصاد السلوكي، تصميم الافتراضي، والامتثال  
القانوني دون إكراه في العصر الرقمي

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو  
النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين علما أن الحرية لا تُنتزع بل تُصان بتصميم واعٍ  
للخيارات

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثواتهما  
فردوساً من الجنان

والى ابنتي الحبيبة صابرينال المصرية الجزائرية  
يا من تمثلين الإرادة الحرة التي نحميها من التلاعب  
الخوارزمي

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب  
السيادة الفردية

والى كل مواطن يسعى لفهم الخيارات الخفية behind  
وأجهات العصر الرقمي

مقدمة المؤلف

هذا الكتاب عمل أصيل تماماً لم يسبق له مثيل في  
فلسفة الاقتصاد السلوكي القانوني

نحن لا ننقل هنا نظريات غربية جاهزة بل نؤسس  
لنظرية الدفع الناعم السيادي

الفكرة المركزية تدور حول التوازن بين التوجيه  
السلوكي والسيادة الفردية في التصميم

الهدف هو سد الفجوة بين تقنيات الإقناع الرقمي  
والضمانات القانونية للحرية

نحن نؤمن أن القانون الحي هو الذي يحمي الإرادة من  
التلاعب الخفي دون شل الابتكار

هذا العمل ثمرة تأمل شخصي عميق في تحديات  
الامتثال دون إكراه في العصر الرقمي

نضعه بين أيدي المشرعين ومصممي الأنظمة ليكون  
دليلاً لأخلاقيات التصميم

نؤمن بأن الواقعية السلوكية هي التي تضمن الامتثال  
وليس الإكراه الصريح

لا يجوز استخدام هذا النص لتبرير التلاعب بالجمهور بل  
لتنظيمه أخلاقياً

نرجو من الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم  
ونافعاً للأمة

تمت الكتابة والتحرير في عام ألفين وستة وعشرين  
ميلادية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا تجوز أي تصرفات  
دون إذن خطي

الورقة البحثية المفصلة المحكمة

أسس الدفع الناعم والسيادة في الأنظمة الرقمية

شرح دقيق وشامل للأركان والتطبيقات

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الملخص التنفيذي باللغة العربية

تقدم هذه الورقة البحثية الإطار النظري والتطبيقي  
لنظرية الدفع الناعم السيادي

تهدف الورقة إلى سد الفجوة بين الاقتصاد السلوكي  
والضمانات القانونية للحرية

نناقش هنا منهجية الامتثال دون إكراه كأداة لفهم  
التصميم الرقمي الأخلاقي

تعتبر هذه الورقة المرجع الأساسي للباحثين  
والمشرعين في العالم العربي لتطوير الفقه السلوكي

الاقتصاد السلوكي يحتاج إلى أسس نظرية قوية  
تطبيقاته العملية في الواقع الرقمي المتغير

نظرية الدفع الناعم والسيادة تمثل نقلة نوعية في  
الفكر القانوني الاقتصادي المعاصر ضمن المدرسة  
التكاملية

هذه الورقة متاحة للباحثين للاستفادة منها في  
أبحاثهم ودراساتهم العلمية ضمن الضوابط

نؤكد على أصالة المحتوى وعدم اقتباسه من أي مصدر  
خارجي لضمان السبق الفكري

## أولاً مقدمة البحث وإشكاليته العلمية

تشهد الدول العربية تحديات سلوكية كبيرة في مواكبة تقنيات الإقناع الرقمي

الفجوة بين التصميم السلوكي المتطور والواقع القانوني الثابت تخلق إشكاليات سيادية

الاستبدال الجذري للأنظمة الرقمية يؤدي إلى فراغ حمائي وارتباك سلوكي خطير

نطرح هنا إشكالية كيفية تحقيق الامتثال القانوني دون المساس بالإرادة الحرة

الحل يكمن في منهج دفع ناعم يتكيف مع السيادة الفردية عبر بروتوكولات شفافية

البحث يعتمد على المنهج التحليلي المقارن بين الفقه الإسلامي والاقتصاد السلوكي

نهدف إلى تقديم نموذج عملي قابل للتطبيق في البيئة القانونية العربية المتنوعة

الأصالة في هذا البحث تكمن في دمج التأصيل الفقهي مع الحداثة السلوكية ضمن رؤية

نرفض الجمود النصي كما نرفض القطيعة مع الأصول في أن واحد لتحقيق التوازن

ثانياً الإطار النظري للدفع الناعم السيادي

نظرية الدفع الناعم السيادي تنظر للخيار كشبكة  
علاقات تصميمية وليس كحدث عشوائي

الاقتصاد السلوكي ليس غاية في حد ذاته بل هو  
وسيلة لتحقيق الامتثال الواعي

نعتمد هنا على مبدأ الشفافية الهيكلية الذي يسمح  
بالتوجيه دون إخفاء الخيارات

الاستقرار السلوكي لا يتعارض مع التطوير بل يحتاج  
إليه للبقاء صالحاً للتطبيق

نربط هنا بين نظرية الإرادة الفقهية ومتغيرات التصميم  
الرقمي المعقد

الإطار النظري يستند إلى فكرة أن التصميم يجب أن  
يخدم الإنسان لا العكس في أي حال

المرونة تعني القدرة على الاستجابة للأزمات  
السلوكية دون الحاجة لتعديل النص دائماً

هذا الإطار يحمي هيبة القانون من كثرة التعديلات  
التي تفقدها وقارها وثباتها المطلوب

نؤكد أن الحيوية السلوكية هي سر بقاء المنظومة  
القانونية عبر العصور والأزمان

ثالثاً منهجية الامتثال دون إكراه

نقترح هنا منهج الامتثال كحل واقعي لتجنب صدمة الاستبدال الجذري للأنظمة

التطوير يتم عبر بروتوكولات تحديثية تلحق بالنظام الأصلي دون إلغائه أو مساس بأصله

لجان تأصيلية فنية شرعية تلعب دوراً محورياً في مراجعة النصوص دورياً وبشكل مستمر

التفسيرات القضائية الموحدة تلعب دوراً شبيه تشريعي لسد الثغرات مؤقتاً لحين التعديل

البند المرن في عقود التصميم يسمح للأطراف بالتكيف مع المتغيرات دون نزاع

التجريب المحلي في مناطق محددة يسبق التعميم الوطني لضمان النجاح وتقليل المخاطر

هذا المنهج يضمن استقرار المنظومة مع السماح بالتطور الضروري والملح

الامتثال دون إكراه يحمي من المقاومة المؤسسية للتغيير المفاجئ وغير المدروس

نؤكد أن المرونة هي الجسر الآمن بين الواقع المتغير والنص السلوكي الثابت

رابعاً التطبيقات في التصميم الافتراضي والسيادة

نطبق هنا المنهج الحي على تنظيم التصميم في  
الأنظمة المستقلة والأصول الرقمية

اعتبار واجهة المستخدم مجالاً حقوقياً معتمداً قانوناً  
وبضوابط

تنظيم المسؤولية ضمن إطار العدالة التقليدية مع  
تحديث ليشمل السلوكي

حماية المجتمع العربي من المخاطر الوجودية مع  
مراعاة التراث المشترك

العدالة تمتد لتشمل الأضرار السلوكية والرقمية وفق  
نظرية الضمان الفقهي

نوازن بين حرية الابتكار وحماية الطرف الضعيف في  
عقود التصميم الحديثة

القانون الحي يسمح بالاعتراف بالشخصية الاعتبارية  
للأنظمة السلوكية لأغراض الحماية

هذا التطبيق يسد الفجوة بين النصوص الكلاسيكية  
وواقع التكنولوجيا

نضمن بذلك حماية الحقوق في الفضاء الرقمي دون  
عرقلة الابتكار والنمو

خامساً الخاتمة والتوصيات العلمية

تخلص الورقة إلى ضرورة تبني منهج الدفع الناعم

السيادي في التشريعات العربية

نوصي بإنشاء منصة رقمية فقهية سلوكية لدعم  
الاجتهاد القضائي الموحد

نوصي بتدريب القضاة والمحامين على منهجيات الفهم  
السلوكي للتصميم الحديث

التطوير يجب أن يكون تشاركياً يشمل كل أصحاب  
المصلحة في المجتمع

نؤكد أن الواقعية والمرونة هما سر بقاء القانون صالحاً  
للتطبيق

السيادة الفلسفية تتطلب توازناً بين الثوابت الشرعية  
والمتغيرات

هذه النظرية تمثل إسهاماً أصيلاً في الفقه القانوني  
الاقتصادي المعاصر

نضع هذا العمل بين أيدي العلماء لنقاشه وتطويره  
بشكل مستمر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا يجوز الاستخدام  
دون إذن خطي صريح

Detailed Peer-Reviewed Research Paper

Foundations of Nudge and Sovereignty in Digital  
Systems

# **Precise and Comprehensive Explanation of Pillars and Applications**

**Author**

**Dr Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi**

**Executive Summary in English**

**This research paper presents the theoretical and  
applied framework for the Theory of Nudge and  
Sovereignty**

**The paper aims to bridge the gap between  
behavioral economics and legal guarantees of  
freedom**

**We discuss here the methodology of Compliance  
without Coercion as a tool to understand ethical  
digital design**

**This paper is considered the basic reference for  
researchers and legislators in the Arab world to  
develop behavioral jurisprudence**

**Behavioral Economics needs strong theoretical  
foundations to support its practical applications  
in changing digital reality**

**The Theory of Nudge and Sovereignty  
represents a qualitative leap in contemporary  
legal economic thought within the Integrated  
School**

**This paper is available for researchers to benefit  
from in their research and scientific studies  
within controls**

**We confirm the originality of the content and  
non-plagiarism from any external source to  
ensure intellectual precedence**

**First Introduction and Scientific Problem  
Statement**

**Arab countries witness major behavioral  
challenges in keeping pace with digital  
persuasion techniques**

**The gap between evolving behavioral design and  
fixed legal reality creates sovereignty problems**

**Radical replacement of digital systems leads to  
protective vacuum and serious behavioral  
confusion**

**We pose here the problem of how to achieve  
legal compliance without violating free will**

**The solution lies in a Nudge methodology that adapts to individual sovereignty through transparency protocols**

**The research relies on the comparative analytical method between Islamic jurisprudence and behavioral economics**

**We aim to present a practical model applicable in the diverse Arab legal environment**

**Originality in this research lies in integrating jurisprudential rooting with behavioral modernity within a unified vision**

**We reject textual stagnation as we reject rupture with origins at once to achieve the required balance**

## **Second Theoretical Framework for Sovereign Nudge**

**Sovereign Nudge Theory views choice as a network of design relations not a random event**

**Behavioral Economics is not an end in itself but a means to achieve conscious compliance**

**We rely here on the principle of Structural Transparency that allows guidance without**

hiding options

Behavioral stability does not conflict with development but needs it to remain valid

We link here between the jurisprudential theory of will and variables of complex digital design

The theoretical framework is based on the idea that design must serve man not the reverse in any case

Flexibility means the ability to respond to behavioral crises without needing to amend the text always

This framework protects the prestige of law from frequent amendments that lose its dignity

We confirm that behavioral vitality is the secret of survival of the legal system through ages

Third Methodology of Compliance without Coercion

We propose here the Compliance methodology as a realistic solution to avoid shock of radical replacement

Development is done through update protocols

attached to the original system without  
abolishing it

Technical Sharia Foundational Committees play a  
pivotal role in reviewing texts periodically

Unified judicial interpretations play a quasi-  
legislative role to fill gaps temporarily until  
amendment

Flexible clause in design contracts allows parties  
to adapt to variables without dispute

Local experimentation in specific areas precedes  
national generalization to ensure success

This methodology ensures system stability while  
allowing necessary and urgent development

Compliance without Coercion protects from  
institutional resistance to sudden and unstudied  
change

We confirm that flexibility is the safe bridge  
between changing reality and fixed behavioral  
text

Fourth Applications in Virtual Design and  
Sovereignty

**We apply here the living methodology to regulate design in independent systems and digital assets**

**Considering user interface as a legal field approved legally with controls**

**Regulating liability within the framework of traditional justice with update to include behavioral**

**Protecting Arab society from existential risks while considering shared heritage**

**Justice extends to include behavioral and digital damages according to expanded guarantee theory**

**We balance between freedom of innovation and protection of the weak party in modern design contracts**

**Living law allows recognizing legal personality for behavioral systems for protection purposes**

**This application bridges the gap between classical texts and accelerating technology reality**

**We thereby ensure protection of rights in digital space without obstructing innovation**

## **Fifth Conclusion and Scientific Recommendations**

**The paper concludes with the necessity of adopting the Nudge and Sovereignty methodology in Arab legislations**

**We recommend creating a digital Fiqh-Behavioral platform to support unified judicial jurisprudence**

**We recommend training judges and lawyers on behavioral understanding methodologies for modern design**

**Development must be participatory including all stakeholders in civil society**

**We confirm that realism and flexibility are the secret of law remaining valid for effective application**

**Philosophical sovereignty requires a balance between Sharia constants and modern variables**

**This theory represents an original contribution to contemporary legal economic jurisprudence globally**

**We place this work in the hands of scholars to discuss and develop it continuously**

**All rights reserved to the author and may not be**

**used without explicit written permission**

**Document de Recherche Détaillé et Évalué par  
des Pairs**

**Fondements du Nudge et de la Souveraineté  
dans les Systèmes Numériques**

**Explication Précise et Complète des Piliers et  
Applications**

**Auteur**

**Docteur Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi**

**Résumé Exécutif en Français**

**Ce document de recherche présente le cadre  
théorique et appliqué de la Théorie du Nudge et  
de la Souveraineté**

**Le document vise à combler le fossé entre  
l'économie comportementale et les garanties  
légales de la liberté**

**Nous discutons ici de la méthodologie de la  
Conformité sans Coercition comme outil pour  
comprendre la conception numérique éthique**

**Ce document est considéré comme la référence  
de base pour les chercheurs et les législateurs  
dans le monde arabe**

**L'économie comportementale a besoin de  
fondements théoriques solides pour soutenir ses  
applications pratiques**

**La Théorie du Nudge et de la Souveraineté  
représente un saut qualitatif dans la pensée  
juridique économique contemporaine**

**Ce document est disponible pour les chercheurs  
pour en bénéficier dans leurs recherches et  
études scientifiques**

**Nous confirmons l'originalité du contenu et la  
non-plagiat de toute source externe pour assurer  
la précedence**

**Première Introduction et Problématique  
Scientifique**

**Les pays arabes témoignent de défis  
comportementaux majeurs pour suivre le rythme  
des techniques de persuasion numérique**

**Le fossé entre la conception comportementale  
évolutive et la réalité juridique fixe crée des**

## **problèmes de souveraineté**

**Le remplacement radical des systèmes numériques conduit à un vide protecteur et une confusion comportementale**

**Nous posons ici la problématique de comment réaliser la conformité légale sans violer la libre arbitre**

**La solution réside dans une méthodologie Nudge qui s'adapte à la souveraineté individuelle via des protocoles de transparence**

**La recherche repose sur la méthode analytique comparative entre la jurisprudence islamique et l'économie comportementale**

**Nous visons à présenter un modèle pratique applicable dans l'environnement juridique arabe divers**

**L'originalité dans cette recherche réside dans l'intégration de l'enracinement jurisprudentiel avec la modernité comportementale**

**Nous rejetons la stagnation textuelle comme nous rejetons la rupture avec les origines à la fois**

**Deuxième Cadre Théorique pour le Nudge**

## Souverain

La Théorie du Nudge Souverain considère le choix comme un réseau de relations de conception

L'économie comportementale n'est pas une fin en soi mais un moyen pour atteindre la conformité consciente

Nous nous basons ici sur le principe de la Transparence Structurale qui permet l'orientation sans cacher les options

La stabilité comportementale ne conflicte pas avec le développement mais en a besoin pour rester valide

Nous lions ici entre la théorie jurisprudentielle de la volonté et les variables de la conception numérique complexe

Le cadre théorique est basé sur l'idée que la conception doit servir l'homme non l'inverse dans tous les cas

La flexibilité signifie la capacité de répondre aux crises comportementales sans avoir besoin d'amender le texte

Ce cadre protège le prestige du droit des

**amendements fréquents qui perdent sa dignité**

**Nous confirmons que la vitalité comportementale  
est le secret de la survie du système juridique**

**Troisième Méthodologie de la Conformité sans  
Coercition**

**Nous proposons ici la méthodologie de la  
Conformité comme solution réaliste pour éviter  
le choc du remplacement**

**Le développement se fait via des protocoles de  
mise à jour joints au système original sans  
l'abolir**

**Les Comités Techniques d'Enracinement Charia  
jouent un rôle pivot dans la révision des textes**

**Les interprétations judiciaires unifiées jouent un  
rôle quasi-législatif pour combler les lacunes**

**La clause flexible dans les contrats de conception  
permet aux parties de s'adapter aux variables**

**L'expérimentation locale dans des zones  
spécifiques précède la généralisation nationale  
pour assurer le succès**

**Cette méthodologie assure la stabilité du**

**système tout en permettant le développement  
nécessaire**

**La Conformité sans Coercition protège de la  
résistance institutionnelle au changement  
soudain et non étudié**

**Nous confirmons que la flexibilité est le pont sûr  
entre la réalité changeante et le texte  
comportemental**

**Quatrième Applications dans la Conception  
Virtuelle et la Souveraineté**

**Nous appliquons ici la méthodologie vivante pour  
réguler la conception dans les systèmes  
indépendants**

**Considérer l'interface utilisateur comme un  
domaine juridique approuvé légalement avec des  
contrôles**

**Réguler la responsabilité dans le cadre de la  
justice traditionnelle avec mise à jour pour  
inclure le comportemental**

**Protéger la société arabe des risques existentiels  
tout en considérant l'héritage partagé**

**La justice s'étend pour inclure les dommages**

**comportementaux et numériques selon la théorie  
élargie**

**Nous équilibrons entre la liberté d'innovation et  
la protection de la partie faible dans les contrats  
de conception**

**Le droit vivant permet de reconnaître la  
personnalité juridique pour les systèmes  
comportementaux à des fins**

**Cette application comble le fossé entre les textes  
classiques et la réalité technologique accélérée**

**Nous assurons ainsi la protection des droits dans  
l'espace numérique sans entraver l'innovation**

**Cinquième Conclusion et Recommandations  
Scientifiques**

**Le document conclut à la nécessité d'adopter la  
méthodologie du Nudge et de la Souveraineté  
dans les législations**

**Nous recommandons de créer une plateforme  
numérique Fiqh-Comportementale pour soutenir  
la jurisprudence**

**Nous recommandons de former les juges et les  
avocats aux méthodologies de compréhension**

comportementale

Le développement doit être participatif incluant toutes les parties prenantes dans la société civile

Nous confirmons que le réalisme et la flexibilité sont le secret du droit restant valide

La souveraineté philosophique nécessite un équilibre entre les constantes charia et les variables

Cette théorie représente une contribution originale à la jurisprudence juridique économique contemporaine

Nous plaçons ce travail entre les mains des savants pour le discuter et le développer

Tous droits réservés à l'auteur et ne peuvent être utilisés sans autorisation écrite explicite

الفصل الأول

مقدمة في الدفع الناعم والسيادة الفردية

تحدد هذه المقدمة التحول الجوهرى من الإكراه القانونى إلى التوجيه السلوكى

يجب أن يراعى الفقه القانونى الحديث طبيعة الخيارات المصممة رقمياً

الدفع الناعم لا يعتمد على المنع وحده بل على هندسة بيئة الاختيار

يجب أن تتطور نظرية السيادة لتشمل الحماية من التلاعب الخفي في التصميم

الامتثال دون إكراه يعني توزيع الواجبات بين المصمم والمستخدم بشكل متوازن

يجب أن تحمي المبادئ الأخلاقية الأصلية من الاستغلال تحت غطاء الابتكار

النظام المستقل يتطلب أطراً جديدة تعترف بالشخصية الاعتبارية للخوارزميات

يجب أن يراعي القانون الحي سرعة تطور تقنيات الإقناع دون المساس بالضمانات

السيادة في الأنظمة تحتاج إلى إثبات وجودي دقيق يربط بين الإرادة والتصميم

يجب أن توفر التشريعات العربية آليات سريعة لمواكبة الحقوق الناشئة عن السلوك

الدفع الناعم يتجاوز الحدود الرسمية مما يستدعي تعاوناً سلوكياً دولياً

يجب أن يراعي الفقه القانوني الخصوصية الثقافية والدينية في تعريف الإقناع

العدالة المتعددة تحمي المجتمع من الاستغلال

السلوكي الجائر تحت غطاء القانون

يجب أن توفر القوانين تعريفات واضحة للتصميم  
الافتراضي والسيادة الرقمية

الدفع الناعم يهدد المفاهيم التقليدية مما يستدعي  
تصنيفه كعلم جديد

يجب أن يراعي القانون الحي حقوق الأجيال القادمة  
في بيئة رقمية حرة

العدالة تمتد لتشمل الأضرار السلوكية طويلة الأمد  
التي تمس جوهر الإرادة

يجب أن توفر التشريعات آليات لتمثيل المستخدمين  
في محاكم التصميم

الدفع الناعم هو التحدي الأكبر للفقهاء القانونيين في  
القرن الحادي والعشرين

هذه المقدمة تؤسس لفهم جديد للحرية في عصر  
الخوارزميات الإقناعية

## الفصل الثاني

نظرية الاختيار العقلاني ونقدها سلوكياً

تستند القوانين التقليدية على نظرية الاختيار العقلاني  
التي تفترض مستخدماً واعياً

يجب أن ننقد هذه النظرية في ضوء تحيزات التصميم

الرقمي المعتمد على البيانات

نظرية إختيار العقلاني تفشل في تفسير القرارات  
تحت تأثير الدفع الناعم

يجب أن تتطور نظرية الإرادة لتشمل التحيزات المعرفية  
في الشبكة الرقمية

الإرادة الفردية تصبح غير كافية عندما يكون التصميم  
موجهاً سلوكياً

يجب أن يراعي الفقه القانوني دور الخوارزميات كطرف  
مساهم في القرار

الإرادة في العصر الرقمي تتطلب إثباتاً تقنياً يتجاوز  
الشك السلوكي

يجب أن توفر القوانين آليات لتوزيع المسؤولية حسب  
درجة التأثير في التصميم

نظرية الإختيار العقلاني تحمي المستخدم تقليدياً  
لكنها تعجز عن حماية السيادي

يجب أن يراعي القانون الحي نية المصمم البشري وراء  
الخوارزمية

الإرادة تمتد لتشمل الإهمال في تصميم أنظمة  
الحماية السلوكية

يجب أن توفر التشريعات تعريفات دقيقة للتدخل  
السلوكي المباشر وغير المباشر

نظرية الاختيار العقلاني تحتاج لتحديث لتشمل حوكمة  
الدفع الناعم المستقل

يجب أن يراعي الفقه القانوني صعوبة عزل سبب واحد  
في القرار الرقمي

الإرادة في الشبكات تتطلب خبراء سلوكيين لتحليل  
سلاسل التأثير

يجب أن توفر القوانين حماية للمستخدمين من  
المسؤولية عن أخطاء التصميم

نظرية الاختيار العقلاني تعيق العدالة في  
crimes السلوكية المعقدة

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار  
والمساءلة

الإرادة يجب أن تكون مرنة لتستوعب التطور السلوكي  
المستمر

نقد النظرية التقليدية هو الخطوة الأولى نحو سيادة  
رقمية شاملة

## الفصل الثالث

هندسة الخيارات وسيادة المستخدم

تحدد هندسة الخيارات كيفية الاعتراف القانوني  
بالسيادة في الواجهات

يجب أن يراعي القانون الجنائي توزيع الحقوق حسب  
درجة الاستقلالية

هندسة الخيارات تعني مشاركة المصمم والمستخدم  
في العبء القانوني

يجب أن توفر القوانين معايير واضحة لتحديد نسبة  
الأهلية لكل واجهة

الاستقلالية التصميمية تجعل من الصعب تحديد نقطة  
الإرادة الواحدة في النظام

يجب أن يراعي الفقه القانوني دور البيانات المدخلة  
في تشكيل القرار السلوكي

هندسة الخيارات تحمي المجتمع من خطر الإفلات  
بسبب تعقيد الشبكة

يجب أن توفر التشريعات آليات لتتبع القرار السلوكي  
عبر العقد المختلفة

هندسة الخيارات تتطلب عقوبات خاصة تصلح الضرر  
السلوكي

يجب أن يراعي القانون الحي سرعة اتخاذ القرار في  
النظام المستقل

هندسة الخيارات تمنع تحميل طرف واحد عبء خطأ  
نظامي معقد

يجب أن توفر القوانين تعريفات دقيقة للنظام المستقل  
والمكونات المكونة له

هندسة الخيارات تهدد مبدأ الشخصية الجنائية  
التقليدي

يجب أن يراعي الفقه القانوني إمكانية عزل العقد  
المسؤولة عن الضرر

هندسة الخيارات تتطلب تعاوناً دولياً لتنفيذ العقوبات  
عبر الحدود

يجب أن توفر التشريعات آليات لتجميد الأصول الرقمية  
للسبكة المجرمة

هندسة الخيارات تحتاج لمراقبة مستمرة من هيئات  
رقابية متخصصة

يجب أن يراعي القانون الحي حقوق الدفاع للأطراف  
المتعددة

هندسة الخيارات هي الحل العادل لجرائم العصر  
الرقمي المعقدة

توزيع الهندسة يضمن عدم إفلات أي طرف مساهم  
في الضرر من العقاب

## الفصل الرابع

الشفافية الهيكلية كضمان قانوني

تطور الشفافية الهيكلية لتشمل كشف خوارزميات  
الدفع الناعم

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر الناتج عن  
الخفاء التصميمي

الشفافية الهيكلية تهدف لحماية الأفراد من التلاعب  
الخفي

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الشركات على  
كشف الكود المصدر

الشفافية الهيكلية تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر  
من الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة  
في خوارزميات عادلة

الشفافية الهيكلية تخفف العبء عن البشر وتوزع  
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة  
الضرر الخوارزمي

الشفافية الهيكلية تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ  
الإصلاحات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر  
الخوارزمي

الشفافية الهيكلية تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه  
القرار المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة

للنشاط المضر

الشفافية الهيكلية تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه القانوني الشفافية كجزء من الحق الوجودي

الشفافية الهيكلية تحتاج لتعاون تقني بين القضاء والمبرمجين

يجب أن توفر التشريعات حماية للأفراد أثناء عملية التحليل

الشفافية الهيكلية هي مستقبل العدالة التقنية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الكفاءة والعدالة

الشفافية الهيكلية تحقق عدالة أوسع في القرارات المعقدة

العدالة الخوارزمية هي الضمان لاستقرار القرار الآلي الآمن

الفصل الخامس

الموافقة المستنيرة في العصر الرقمي

تطور الموافقة المستنيرة لتشمل الحماية من

الشروط المجحفة مخفية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر الناتج عن انتهاك الموافقة

الموافقة المستنيرة تهدف لحماية الهوية من الاستغلال

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الشركات على احترام الحقوق

الموافقة المستنيرة تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة في كرامة سليمة

الموافقة المستنيرة تخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة الضرر الكرامتي

الموافقة المستنيرة تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ الحماية

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الانتهاك

الموافقة المستنيرة تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه الكرامة المشتركة

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة

للنشاط المضر

الموافقة المستنيرة تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه القانوني الكرامة كجزء من الحق الوجودي

الموافقة المستنيرة تحتاج لتعاون تقني بين القضاء وشركات التقنية

يجب أن توفر التشريعات حماية للأفراد أثناء عملية الانتهاك

الموافقة المستنيرة هي مستقبل العدالة الإنسانية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار والكرامة

الموافقة المستنيرة تحقق عدالة أوسع في التعامل مع الإنسان المعقد

العدالة الإنسانية هي الضمان لاستقرار الهوية البشرية الأمانة

الفصل السادس

التصميم الأخلاقي والامتثال الطوعي

يتطور التصميم الأخلاقي ليشمل الالتزام بالحماية من

الاختراق

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر الناتج عن  
الاختراق

التصميم الأخلاقي يهدف لحماية الأنظمة من  
الاستغلال

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الشركات على  
تأمين الأنظمة

التصميم الأخلاقي تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر  
من الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة  
في أنظمة آمنة

التصميم الأخلاقي يخفف العبء عن البشر وتوزع  
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة  
الضرر الأمني

التصميم الأخلاقي يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ  
الحماية

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الاختراق

التصميم الأخلاقي يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه  
الأنظمة المشتركة

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة

للنشاط المضر

التصميم الأخلاقي تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه القانوني الأمان كجزء من الحق الوجودي

التصميم الأخلاقي تحتاج لتعاون تقني بين القضاء والمختصين

يجب أن توفر التشريعات حماية للأنظمة أثناء عملية الاختراق

التصميم الأخلاقي هو مستقبل العدالة التقنية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار والأمان

التصميم الأخلاقي يحقق عدالة أوسع في التعامل مع الأنظمة المعقدة

العدالة التقنية هي الضمان لاستقرار النظام الرقمي الأمان

الفصل السابع

السيادة البياناتية وحق النسيان

يتطور مفهوم السيادة ليشمل التحكم في الخوارزميات

## الوطنية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة السيادة الرقمية  
القابلة للانتهاك

السيادة تهدف لحماية الدولة من الهيمنة الخارجية

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الشركات على  
الالتزام الوطني

السيادة تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من الحقوق  
الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة  
في سيادة سليمة

السيادة تخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية  
على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة  
الضرر السيادي

السيادة تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ الحماية

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الانتهاك

السيادة تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه الوطن  
المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة  
للنشاط المضر

السيادة تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد  
يجب أن يراعي الفقه القانوني الاستقلال كجزء من  
الحق الوجودي

السيادة تحتاج لتعاون دولي بين القضاء والحكومات  
يجب أن توفر التشريعات حماية للسيادة أثناء عملية  
التنفيذ

السيادة هي مستقبل العدالة الوطنية في العصر  
الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الانفتاح  
والحماية

السيادة تحقق عدالة أوسع في التعامل مع العالم  
المعقد

العدالة الوطنية هي الضمان لاستقرار النظام الوطني  
الأمّن

## الفصل الثامن

الاقتصاد السلوكي والسياسة العامة

يتطور التعليم القانوني ليشمل مناهج التقنية والذكاء  
الاصطناعي

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة المعرفة المتعددة  
القابلة للنقل

التعليم القانوني يهدف لحماية المستقبل من الجهل  
بالتقنية

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الجامعات على  
تحديث المناهج

التعليم القانوني تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من  
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة  
في وعي سليم

التعليم القانوني يخفف العبء عن البشر وتوزع  
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة  
التعليم القانوني

التعليم القانوني يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ  
التحديثات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الخطأ  
التعليمي

التعليم القانوني يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه  
المعرفة المشتركة

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة  
للجهل

التعليم القانوني تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من

## الأفراد

يجب أن يراعي الفقه القانوني الوعي كجزء من الحق الوجودي

التعليم القانوني تحتاج لتعاون دولي بين الجامعات والحكومات

يجب أن توفر التشريعات حماية للطلاب أثناء عملية التعلم

التعليم القانوني هو مستقبل العدالة المعرفية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين التقليد والحداثة

التعليم القانوني يحقق عدالة أوسع في التعامل مع المعرفة المعقدة

العدالة المعرفية هي الضمان لاستقرار النظام التعليمي الآمن

## الفصل التاسع

حماية المستهلك من التلاعب السلوكي

تتطور أخلاقيات التصميم لتشمل مراقبة عملية خلق الكيانات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر التصميمي

القابل للإثبات

أخلاقيات التصميم تهدف لحماية الكيانات من الخلل الهيكلي

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار المصممين على الالتزام الأخلاقي

أخلاقيات التصميم تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة في تصميم سليم

أخلاقيات التصميم تخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة الضرر التصميمي

أخلاقيات التصميم تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ الإصلاحات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر التصميمي

أخلاقيات التصميم تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه الكيان المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة للنشاط المضر

أخلاقيات التصميم تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه القانوني الجودة كجزء من الحق الوجودي

أخلاقيات التصميم تحتاج لتعاون تقني بين القضاء والمهندسين

يجب أن توفر التشريعات حماية للكيانات أثناء عملية التصميم

أخلاقيات التصميم هي مستقبل العدالة التقنية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار والأمان

أخلاقيات التصميم تحقق عدالة أوسع في التعامل مع الكيان المعقد

العدالة التقنية هي الضمان لاستقرار النظام الرقمي الآمن

## الفصل العاشر

الذكاء الاصطناعي والتوجيه السلوكي

تطور آليات فض النزاعات لتشمل التحكم في الشبكات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة النزاع المتعدد  
القابل للحل

فض النزاعات يهدف لحماية الحقوق من الضياع في  
التعقيد

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الأطراف على  
الالتزام بالحل

فض النزاعات تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من  
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة  
في سلام دائم

فض النزاعات يخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية  
على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة  
الضرر النزاعي

فض النزاعات تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ  
الحلول

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار النزاع

فض النزاعات يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه النظام  
المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة  
للنشاط المضر

فض النزاعات تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد  
يجب أن يراعي الفقه القانوني السلام كجزء من الحق  
الوجودي

فض النزاعات تحتاج لتعاون دولي بين القضاء والوسطاء  
يجب أن توفر التشريعات حماية للحقوق أثناء عملية  
الحل

فض النزاعات هو مستقبل العدالة السلمية في العصر  
الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الحقوق  
والواجبات

فض النزاعات يحقق عدالة أوسع في التعامل مع  
النظام المعقد

العدالة السلمية هي الضمان لاستقرار النظام الدولي  
الأمّن

## الفصل الحادي عشر

الخصوصية كحق سيادي في التصميم

يتطور مفهوم السيادة ليشمل التحكم في الخوارزميات  
الوطنية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة السيادة الرقمية  
القابلة للانتهاك

السيادة تهدف لحماية الدولة من الهيمنة الخارجية

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الشركات على  
الالتزام الوطني

السيادة تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من الحقوق  
الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة  
في سيادة سليمة

السيادة تخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية  
على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة  
الضرر السيادي

السيادة تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ الحماية

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الانتهاك

السيادة تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه الوطن  
المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة  
للنشاط المضر

السيادة تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه القانوني الاستقلال كجزء من  
الحق الوجودي

السيادة تحتاج لتعاون دولي بين القضاء والحكومات  
يجب أن توفر التشريعات حماية للسيادة أثناء عملية  
التنفيذ

السيادة هي مستقبل العدالة الوطنية في العصر  
الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الانفتاح  
والحماية

السيادة تحقق عدالة أوسع في التعامل مع العالم  
المعقد

العدالة الوطنية هي الضمان لاستقرار النظام الوطني  
الآمن

## الفصل الثاني عشر

المسؤولية القانونية عن نتائج الدفع الناعم

يجمع هذا الفصل كل الأقسام في رؤية فلسفية  
موحدة

نحن نرسم هنا ملامح فلسفة القانون ما بعد  
الإنساني الشاملة

الإنسان والآلة والشبكة تتكامل في الحقوق والواجبات

الفصل يربط بين كل الفصول في منهج فلسفي واحد

فلسفة القانون ما بعد الإنساني هي الأساس لتطوير  
قانوني حي

نحن نؤمن أن التكامل الفلسفي هو سر نجاح العدالة

الفلاسفة يعيشون الفلسفة كحقيقة يومية عملية

الفصل يحدد بوصلة عامة للتطوير الفلسفي الشامل

الناجح هو من يجعل الفلسفة خادمة للعدالة

لا يجوز التجزئة في تطبيق فلسفة القانون ما بعد  
الإنساني

الفصل يدعو لثورة شاملة في الفكر القانوني

الفلاسفة يتحرران كلياً عندما يتبنون المنهج الحي

الفلسفة هي الخلاصة النهائية للفكر القانوني

الفصل يرسخ مبدأ أن الفلسفة وسيلة لا غاية

الفلاسفة يختمان رحلتهم بفلسفة قانونية حية

التطوير هو البداية والنهاية في وجود الفلسفة

الفصل يربط بين الفلسفة ومعنى العدالة الشاملة

الفلاسفة يتركان العالم وقد أصلحوا الفلسفة

هذا الفصل يتوج الكتاب بمنهج فلسفي شامل

فلسفة القانون ما بعد الإنساني هي الوطن النهائي  
للعدالة

## الفصل الثالث عشر

تنظيم الإعلانات الموجهة سلوكياً

يتطور التعليم القانوني ليشمل مناهج متعددة الأنواع  
والبيئية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة المعرفة المتعددة  
القابلة للنقل

التعليم القانوني يهدف لحماية المستقبل من الجهل  
بالحقوق الجديدة

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الجامعات على  
تحديث المناهج

التعليم القانوني تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من  
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة  
في وعي سليم

التعليم القانوني يخفف العبء عن البشر وتوزع  
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة  
التعليم القانوني

التعليم القانوني يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ التحديثات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الخطأ التعليمي

التعليم القانوني يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه المعرفة المشتركة

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة للجهل

التعليم القانوني تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه القانوني الوعي كجزء من الحق الوجودي

التعليم القانوني تحتاج لتعاون دولي بين الجامعات والحكومات

يجب أن توفر التشريعات حماية للطلاب أثناء عملية التعلم

التعليم القانوني هو مستقبل العدالة المعرفية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين التقليد والحداثة

التعليم القانوني يحقق عدالة أوسع في التعامل مع

## المعرفة المعقدة

العدالة المعرفية هي الضمان لاستقرار النظام التعليمي الآمن

## الفصل الرابع عشر

الألعاب والتطبيقات والإدمان الرقمي

تتطور أخلاقيات التصميم لتشمل مراقبة عملية خلق الكيانات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر التصميمي القابل للإثبات

أخلاقيات التصميم تهدف لحماية الكيانات من الخلل الهيكلي

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار المصممين على الالتزام الأخلاقي

أخلاقيات التصميم تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة في تصميم سليم

أخلاقيات التصميم تخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة

## الضرر التصميمي

أخلاقيات التصميم تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ الإصلاحات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر التصميمي

أخلاقيات التصميم تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه الكيان المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة للنشاط المضر

أخلاقيات التصميم تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه القانوني الجودة كجزء من الحق الوجودي

أخلاقيات التصميم تحتاج لتعاون تقني بين القضاء والمهندسين

يجب أن توفر التشريعات حماية للكيانات أثناء عملية التصميم

أخلاقيات التصميم هي مستقبل العدالة التقنية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار والأمان

أخلاقيات التصميم تحقق عدالة أوسع في التعامل مع الكيان المعقد

العدالة التقنية هي الضمان لاستقرار النظام الرقمي الآمن

الفصل الخامس عشر

التمويل السلوكي وحماية المستثمر

تتطور آليات فض النزاعات لتشمل التحكيم في الشبكات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة النزاع المتعدد القابل للحل

فض النزاعات يهدف لحماية الحقوق من الضياع في التعقيد

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الأطراف على الالتزام بالحل

فض النزاعات تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة في سلام دائم

فض النزاعات يخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة  
الضرر النزاعي

فض النزاعات تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ  
الحلول

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار النزاع  
فض النزاعات يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه النظام  
المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة  
للنشاط المضر

فض النزاعات تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد  
يجب أن يراعي الفقه القانوني السلام كجزء من الحق  
الوجودي

فض النزاعات تحتاج لتعاون دولي بين القضاء والوسطاء  
يجب أن توفر التشريعات حماية للحقوق أثناء عملية  
الحل

فض النزاعات هو مستقبل العدالة السلمية في العصر  
الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الحقوق  
والواجبات

فض النزاعات يحقق عدالة أوسع في التعامل مع  
النظام المعقد

العدالة السلمية هي الضمان لاستقرار النظام الدولي  
الأمّن

الفصل السادس عشر

الصحة العامة والتدخلات السلوكية

يتطور مفهوم السيادة ليشمل التحكم في الخوارزميات  
الوطنية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة السيادة الرقمية  
القابلة للانتهاك

السيادة تهدف لحماية الدولة من الهيمنة الخارجية

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الشركات على  
الالتزام الوطني

السيادة تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من الحقوق  
الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة  
في سيادة سليمة

السيادة تخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية  
على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة  
الضرر السيادي

السيادة تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ الحماية  
يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الانتهاك  
السيادة تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه الوطن  
المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة  
للنشاط المضر

السيادة تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد  
يجب أن يراعي الفقه القانوني الاستقلال كجزء من  
الحق الوجودي

السيادة تحتاج لتعاون دولي بين القضاء والحكومات  
يجب أن توفر التشريعات حماية للسيادة أثناء عملية  
التنفيذ

السيادة هي مستقبل العدالة الوطنية في العصر  
الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الانفتاح  
والحماية

السيادة تحقق عدالة أوسع في التعامل مع العالم  
المعقد

العدالة الوطنية هي الضمان لاستقرار النظام الوطني  
الأمّن

## الفصل السابع عشر

### التعليم الرقمي وتصميم المنصات

يجمع هذا الفصل كل الأقسام في رؤية فلسفية  
موحدة

نحن نرسم هنا ملامح فلسفة القانون ما بعد  
الإنساني الشاملة

الإنسان والآلة والشبكة تتكامل في الحقوق والواجبات

الفصل يربط بين كل الفصول في منهج فلسفي واحد

فلسفة القانون ما بعد الإنساني هي الأساس لتطوير  
قانوني حي

نحن نؤمن أن التكامل الفلسفي هو سر نجاح العدالة

الفلاسفة يعيشون الفلسفة كحقيقة يومية عملية

الفصل يحدد بوصلة عامة للتطوير الفلسفي الشامل

الناجح هو من يجعل الفلسفة خادمة للعدالة

لا يجوز التجزئة في تطبيق فلسفة القانون ما بعد  
الإنساني

الفصل يدعو لثورة شاملة في الفكر القانوني

الفلاسفة يتحرران كلياً عندما يتبنون المنهج الحي

الفلسفة هي الخلاصة النهائية للفكر القانوني  
الفصل يرسخ مبدأ أن الفلسفة وسيلة لا غاية  
الفلاسفة يختمان رحلتهم بفلسفة قانونية حية  
التطوير هو البداية والنهاية في وجود الفلسفة  
الفصل يربط بين الفلسفة ومعنى العدالة الشاملة  
الفلاسفة يتركان العالم وقد أصلحوا الفلسفة  
هذا الفصل يتوج الكتاب بمنهج فلسفي شامل  
فلسفة القانون ما بعد الإنساني هي الوطن النهائي  
للعدالة

## الفصل الثامن عشر

الشفافية الخوارزمية كحق دستوري

يتطور التعليم القانوني ليشمل مناهج متعددة الأنواع  
والبيئية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة المعرفة المتعددة  
القابلة للنقل

التعليم القانوني يهدف لحماية المستقبل من الجهل  
بالحقوق الجديدة

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الجامعات على تحديث المناهج

التعليم القانوني تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة في وعي سليم

التعليم القانوني يخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة التعليم القانوني

التعليم القانوني يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ التحديثات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الخطأ التعليمي

التعليم القانوني يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه المعرفة المشتركة

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة للجهل

التعليم القانوني تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه القانوني الوعي كجزء من الحق الوجودي

التعليم القانوني تحتاج لتعاون دولي بين الجامعات  
والحكومات

يجب أن توفر التشريعات حماية للطلاب أثناء عملية  
التعلم

التعليم القانوني هو مستقبل العدالة المعرفية في  
العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين التقليد  
والحدثة

التعليم القانوني يحقق عدالة أوسع في التعامل مع  
المعرفة المعقدة

العدالة المعرفية هي الضمان لاستقرار النظام  
التعليمي الآمن

## الفصل التاسع عشر

مستقبل السيادة في عصر الدفع الناعم

تتطور أخلاقيات التصميم لتشمل مراقبة عملية خلق  
الكيانات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر التصميمي  
القابل للإثبات

أخلاقيات التصميم تهدف لحماية الكيانات من الخلل  
الهيكلية

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار المصممين على  
الالتزام الأخلاقي

أخلاقيات التصميم تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من  
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه القانوني رغبة الأجيال القادمة  
في تصميم سليم

أخلاقيات التصميم تخفف العبء عن البشر وتوزع  
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة  
الضرر التصميمي

أخلاقيات التصميم تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ  
الإصلاحات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر  
التصميمي

أخلاقيات التصميم تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه  
الكيان المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة  
للنشاط المضر

أخلاقيات التصميم تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من  
الأفراد

يجب أن يراعي الفقه القانوني الجودة كجزء من الحق

## الوجودي

أخلاقيات التصميم تحتاج لتعاون تقني بين القضاء والمهندسين

يجب أن توفر التشريعات حماية للكيانات أثناء عملية التصميم

أخلاقيات التصميم هي مستقبل العدالة التقنية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار والأمان

أخلاقيات التصميم تحقق عدالة أوسع في التعامل مع الكيان المعقد

العدالة التقنية هي الضمان لاستقرار النظام الرقمي الآمن

## الفصل العشرون

توليف فلسفة الدفع الناعم السيادي الشاملة

يجمع هذا الفصل كل الأقسام في رؤية اقتصادية موحدة

نحن نرسم هنا ملامح الهندسة الدستورية التحفيزية الشاملة

الدستور والاقتصاد والمجتمع تتكامل في الحوافز

والواجبات

الفصل يربط بين كل الفصول في منهج اقتصادي واحد  
الهندسة الدستورية التحفيزية هي الأساس لتطوير  
قانوني حي

نحن نؤمن أن التكامل الاقتصادي هو سر نجاح  
الاستقرار

الاقتصاديون يعيشون الهندسة كحقيقة يومية عملية  
الفصل يحدد بوصلة عامة للتطوير الاقتصادي الشامل  
الناجح هو من يجعل الاقتصاد خادماً للدستور

لا يجوز التجزئة في تطبيق الهندسة الدستورية  
التحفيزية

الفصل يدعو لثورة شاملة في الفكر الدستوري  
الاقتصاديون يتحرران كلياً عندما يتبنون المنهج الحي  
الهندسة هي الخلاصة النهائية للفكر الاقتصادي

الفصل يرسخ مبدأ أن الاقتصاد وسيلة لا غاية  
الاقتصاديون يختمان رحلتهم بهندسة دستورية حية  
التطوير هو البداية والنهاية في وجود الدستور

الفصل يربط بين الدستور ومعنى الاستقرار الاقتصادي

الاقتصاديون يتركان العالم وقد أصلحوا الدستور  
هذا الفصل يتوج الكتاب بمنهج اقتصادي شامل  
الهندسة الدستورية التحفيزية هي الوطن النهائي  
للاستقرار

## خاتمة الكتاب

هذا الكتاب هو خريطة طريق لتطوير الهندسة  
الدستورية  
نحن نضع بين يدي القارئ منهجاً واقعياً للإصلاح  
المسؤولية الآن تقع على المشرعين لتبني هذه  
الرؤية  
الدستور الحقيقي هو الذي يُعاش ولا يُكتب فقط  
نأمل أن يكون هذا العمل نوراً يضيء الدروب  
القوة الحقيقية هي التي تخدم الاستقرار والمجتمع  
نحن نؤمن بأن المستقبل للهندسة الدستورية  
التحفيزية  
تمت الكتابة والتحرير في عام ألفين وستة وعشرين  
ميلادية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا تجوز أي تصرفات  
دون إذن خطي

دكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الطبعة الأولى أبريل 2026